دور الادارة الالكترونية في معالجة ظاهرة التسيب الاداري

(دراسة مقارنة)

م.م ابراهيم جبار منصور

كلية القانون – جامعة ميسان

٢٠٢٠-٢٠٢١

Role of electronic administration in addressing the phenomenon of administrative laxity

(Comparative study)

Ibrahim Jabbar Mansour

Faculty of Law - University of Maysan

2020-2021

ibrahemj886@gmail.com

الخلاصة:

أن التحول الذي شهده العالم بكل معانيه ومضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يتطلب السرعة والدقة في الأداء بالإضافة إلى ذلك لابد من تبسيط الإجراءات الإدارية هذا الأمر كان العامل الرئيسي الذي دفع الدول الى تبني مشروع الادارة الالكترونية ولما لها من دور كبير وفعال في معالجة الفساد الاداري وسوف نتناول في دراستنا هذه مفهوم الادارة الالكترونية واهدافها بالإضافة إلى متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية والآلية التي اعتمدتها في معالجة ظاهرة التسيب الاداري.

كلمات مفتاحية: الادارة الالكترونية ، التسيب الاداري، العقوبات الادارية.

Abstract:

The transformation that the world has witnessed in all its social, economic and political implications requires speed and accuracy in performance. In addition, it is necessary to simplify administrative procedures. This matter was the main factor that prompted countries to adopt the electronic management project due to its large and effective role in administrative anticorruption. This study deals the concept of electronic management and its objectives, in addition to the requirements for the application of electronic management and the mechanism it has adopted in dealing with the phenomenon of administrative idleness.

Keywords: electronic administration, administrative laxity, administrative penalties.

المقدمة

عرف العالم حديثا مجموعة من التطورات التكنولوجية وبدأ الاهتمام يتزايد بهذه التطورات بشكل كبير عالمياً واقليمياً ومحلياً، وذلك لما لها من تأثير كبيرفي تغيير نمط الحياة البشرية وفي مختلف المجالات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

هذه التطورات فرضت مفاهيم وظواهر جديدة ارتبطت بالتكنولوجيا والتقنية المستحدثة، كما اعادت صياغة العديد من الاسس التقليدية القائمة واستبدلتها بأخرى حديثة تماشي التغير الحاصل، ومن المفاهيم التي فرضتها التطورات التكنولوجية ما يعرف بالادارة الالكترونية أي تحول الادارة من شكلها الكلاسيكي الى ادارة الكترونية حديثة .

اهمية البحث :

يكتسي موضوع الادارة الالكترونية اهمية بالغة وذلك بسبب حداثة هذا الموضوع كما ان للادارة الالكترونية دور كبير في الحد من ظاهرة التسيب الاداري الذي يحصل داخل المؤسسات الحكومية عن طريق اليات الكترونية حديثة، كما تعتبر الادارة الالكترونية هي احدى الاتجاهات الحديثة المستخدمة في ترشيد الخدمات العامة التي تقدمها الادارة.

اشكالية البحث :

مما لا شك فيه ان ظاهرة التسيب الاداري ظاهرة عالمية تشكو منها الكثير من الدول لما لها من تأثيرات سلبية، وقد حازت هذه الظاهرة اهتمام جميع الدول حيث سعت جاهدة للقضاء عليها من خلال الاعتماد على الادارة الالكترونية كبديل للادارة التقليدية وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الاشكالية على النحو التالي :

- ما مفهوم الادارة الالكترونية.
- ماهي متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية.
- ما هو التسيب الاداري.
- هل للادارة الالكترونية دور في معالجة ظاهرة التسيب الاداري.
- ما هي الاليات التي تعتمدها الادارة الالكترونية في معالجة ظاهرة التسيب الاداري.

منهجية البحث :

للاحاطة بهذا الموضوع فرضت طبيعة الدراسة على الاعتماد على المنهج المقارن من خلال جمع المعلومات حول تجارب بعض الدول ودراستها وكذلك المنهج الوصفي من خلال الوصف الدقيق للموضوع محل البحث وسرد وتحليل اهم مميزات وعيوب الادارة الالكترونية، كما تم التطرق الى وصف وتحليل ظاهرة التسيب الاداري للوصول الى نتائج عملية بطريقة موضوعية.

المبحث الاول

مفهوم الادارة الألكترونية

ان التطور الحاصل والتغير المستمر في جميع المجالات يحتم علينا مجهود اكبر في انجاز الاعمال وفي وقت اقصر، وان الاستجابة الايجابية لهذا التطور خاصة طفرات التقنية والتكنلوجيا سوف تقود الى التجدد والابداع في العمل الاداري، وتشير التجارب السابقة لكثير من الدول ان التجاوب مع هذه التغييرات وخاصة في المؤسسات الادارية ادت الى ظهور اساليب حديثة ومتطورة لادارة الاعمال من هذه الاساليب اسلوب الادارة الالكترونية، ومن خلال بحثنا هذا سوف نتطرق بداية لتعريف الادارة الالكترونية واهدافها في المطلب الاول و

لبيان مميزات وعيوب الادارة الالكترونية في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث سنبحث في مراحل التحول الى الادارة الالكترونية ومتطلباتها .

المطلب الاول / ماهية الادارة الالكترونية واهدافها

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية مصطلح حديث النشأة ، فهي احدى مفاهيم الثورة التكنولوجية التي تقودنا الى التغيير وربط الادارات العامة والوزارات في اليات الكترونية، من خلال التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية ولهذا التحول عدة اهداف تساعد الادارة على ممارسة نشاطتها بشكل سلس ودقيق، وعليه سنقسم هذا المطلب الى فرعين لتسيط الضوء على تعريف الادارة الالكترونية واهدافها.

الفرع الاول / تعريف الادارة الالكترونية

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها مركز انتشار الادارة الالكترونية في العالم إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف دقيق يمكن أن يتفق عليه فيما يتعلق بمصطلح الإدارة الالكترونية، كذلك لا نجد لها تعريف في التشريع الجزائري او العراقي إلا أنها عرفت بتعاريف متعددة ، فعرفت على انها استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الانترنيت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بالاجهزة الادارية [١].

كذلك عرفت بأنها عبارة عن مدخل مستحدث يقوم على استخدام الوسائل الالكترونية ونظم البرامج المتطورة للقيام بالوظائف الإدارية وانجاز الأعمال التنفيذية بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في الإدارة وبينها وبين العملاء بما يساعد على اتخاذ القرارورفع كفاءة الأداء وفاعليته[٢].

ومن خلال ما تقدم نستطيع ان نعرف **الادارة الالكترونية** بأنها : استخدام اساليب متطورة وحديثة في ممارسة العمل الاداري وتحويله من عمل يدوي الى عمل الكتروني من خلال استخدام الانترنيت او هو تحول عمل الاجهزة الادارية من الشكل التقليدي الى شكل يتركز اساسا على تقنيات الانترنيت وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية حديثة.

الفرع الثاني / اهداف الادارة الالكترونية

للادارة الإلكترونية عدة أهداف تسعى لتحقيها في إطار تعاملها مع المواطن أو مع غيرها من المؤسسات الاخرى و نلخص هذه الأهداف كما يلي :

(١) عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٢، ص ٢١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

اولا : الغاء عامل الزمن والمكان و الارشيف الورقي والغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة او التخفيف منه[١].

ثانيا : تقديم خدمات للمستفيدين بصورة مرضية وفي خلال ٢٤ ساعة في اليوم وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الإجازة الأسبوعية وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وبتكلفة مالية مناسبة[٢].

ثالثا : إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات عصر التقنية وتعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية و الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل المخاطر والتكاليف[٣].

رابعا : محاولة تجاوز الاخطاء التي يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله، لك أن الحاسب الآلي وحسب البرنامج المزود به، وقاعدة البيانات التي زود بها، يعطي نتائج يقينية لا مجال للخطأ فيها[٤].

المطلب الثاني / مميزات وسلبيات الادارة الالكترونية

للادارة الالكترونية العديد من المميزات وبالمقابل لا تخلو من السلبيات عند تطبيقها، ولذلك سنقسم هذا المطلب الى فرعين :

الفرع الاول / مميزات الادارة الالكترونية

نظرا لاختلاف الادارة الالكترونية عن تلك التقليدية أصبحت تمثل تطلعاً بالنسبة للجماهير المرتبطة بالمؤسسة سواء بالمؤسسات التي لم تخضع لهذا التطبيق كلياً، أو بالنسبة لتلك التي تعاملت من خلال تطبيقها جزئياً لهذه التقنية، ولعل من أبرز مميزاتها قدرتها على جمع الانشطة والخدمات المعلوماتية في موقع واحد هوموقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت وقدرتها ايضا على تحسين مستوى الخدمات والتقليل من التعقيدات الادارية و تخفيض التكاليف وضغط الانفاق الحكومي [٥].

كما ان للادارة الالكترونية القدرة على تبسيط الإجراءات و توفير الوقت والجهد وهذا يؤدي إلى تقليل النفقات خاصة ما يتعلق بأماكن الإدارات ولهذا الاسلوب (اسلوب الادارة الالكترونية) دور كبير في مكافحة التسيب الاداري لعدم حصول اتصال مباشر بين العملاء والموظف المختص وهذا من شأنه يقلل فرص انتشار جرائم الفساد من الرشوة وعدم استغلال الموظف لوظيفته [٦].

---

(١) حنان وشن، الادارة الالكترونية ودورها في التطوير التنظيمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والسياسة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٢٩.

(٢) عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠١٠، ص٩٧.

(٣) سعي حنان، دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسسير، جامعة العربي (ام البواقي)، الجزائر،٢٠١٦، ص ١٤.

(٤) لمياء خزار، الحكومة الالكترونية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنه، الجزائر، ٢٠١٨، ص٤٧.

(٥) م.د نكتل ابراهيم عبد الرحمن، الادارة الالكترونية و اثرها على المرافق العامة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، كلية الحقوق، المجلد ٩، العدد ٣٥، ٢٠٢٠، ص ٤١.

(٦) المصدر نفسه .

كذلك قدرة الادارة الإلكترونية على استيعاب عدد اكبر من العملاء في وقت واحد بخلاف الادارة التقليدية حيث ان قدرتها في انجاز المعاملات تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة، وايضا قدرة الموظف الحكومي في الادارة الإلكترونية على التعامل مع المراجعين عن بعد وهذا يعطيه المجال الواسع لأنجاز اكبر قدر من المعاملات و بدقة اعلى[١].

وكذك من مميزات الادارة الالكترونية ان محرراتها الالكترونية ذات حجية في الاثبات[٢]

الفرع الثاني/ سلبيات تطبيق الادارة الاكترونية

بالرغم من تمتع الادارة الالكترونية التي سبق ذكرها في الفرع الاول الا انها لا تخلو من وجود عيوب عند تطبيقها، فهي كأي مشروع آخر يترتب على تطبيقه في المؤسسات العديد من السلبيات والتي تتمثل في التجسس الإلكتروني والذي يأتي غالبا من ثلاث فئات وهي فئة الافراد العاديون والهاكرز (القراصنة) وفئة اجهزة الاستخبارات العالمية وتتمثل عيوب الادارة الالكترونية ايضا في زيادة التبعية للخارج و الشلل الإداري[٣].

كذلك تؤدي الادارة الالكترونية الى زيادة معدل البطالة من خلال خفض عدد الموظفين نظرا لاحلال الانجاز الالكتروني بدلا من العنصر البشري، وايضا تؤدي الى الاضرار بالصحة العامة وهذا نتيجة الجلوس لفترات طويلة امام اجهزة الحاسوب مما يؤدي الى الحاق ضرر بالنظر[٤].

ويرى الباحث ان تطبيق الادارة الالكترونية يحتاج تجاوز هذه السلبيات من خلال تظافر الجهود للقضاء عليها وايجاد قيادات ادارية قادرة على مسايرة اخر التطورات .

المطلب الثالث/ مراحل التحول الي الادارة الالكترونية ومتطلباتها

ان الانتقال من شكل الادارة التقليدي الى شكل الادارة الالكتروني دفعة واحدة يؤدي الى خلل في استراتيجية التطبيق وللحيلولة دون الوقوع في مثل هذا الخلل يجب تهيئة ظروف للوصول الى تطبيق سليم لاستراتيجية الادارة الالكترونية، وذلك من خلال توفير عدة متطلبات ورسم خطه عمل للوصول الى المرحلة النهائية للادارة الالكترونية، وعلية سوف نبين في هذا المطلب مراحل التحول الى الادارة الالكترونية في الفرع الاول ومتطلبات هذا التحول في الفرع الثاني .

---

(١) حنان وشن، مصدر سابق، ص ٢٤.

(٢) م.د.جابر حسين علي التميمي ووضع المحررات الالكترونية في ضوء قواعد الاثبات الاعمال القانونية في ضل التشريع العراقي دراسة مقارنة،مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة-جامعة ميسان العدد الثاني المجلد الاول لسنة ٢٠٢٠ ص٢٨٧.

(٣) كلثم محماد الكبيسي، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات في مركز نظم المعلومات التابعة للحكومة الالكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، ٢٠٠٨، ص٤٣.

(٤) ابراهيم عبد اللطيف الغوطي، متطلبات نجاح مشروع الادارة الالكترونية من وجهة نظر الادارة العليا في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٦،ص ٧٣.

الفرع الاول / مراحل التحول الي اسلوب الادارة الالكترونية

تعتبر العدلة الاجتماعية تمثل جوهر السلوك المجتمعي، فمتى انتظمت واستقامة عدالة التوزيع ، انتظمت سلوكيات المجتمع الانساني([1])، لذا فان الانتقال من مرحلة الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية لم يكن دفعة واحدة وانما مر بمراحل عدة ادت الى ادماج المجتمع بشكل تدريجي وهذه المراحل ثلاث وهي :

المرحلة الاولى :

وتسمى مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة حيث يتم خلال هذه المرحلة العمل وفقا للادارة التقليدية ومحاولة تطويرها، وذلك من خلال الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية إذ يستطيع المواطن بذلك تخليص معاملاته، وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين ، أو مماطلة، مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة، وتعبئتها لانجاز أي معاملة [٢].

المرحلة الثانية:

تعد هذه المرحلة هي الوسيطة، و يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس، حيث يتمكن العملاء الاعتماد على الهواتف المتوفر لديهم، والتي يوفر خدمات معقولة التكلفة، من خلالها يتمكن المواطنين الاستفسار عن الإجراءات، والأوراق والشروط اللازمة لانجاز أي معاملة، كما يمكن للأشخاص في هذه المرحلة استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق والاستمارات وغيرها، وفي هذه المرحلة يكون الأفراد او المتعاملين قد اكتسبوا تجربة فيما يتعلق بنمط الإدارة الالكترونية [٣].

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة يتم التخلي عن الادارة بشكلها التقليدي بعد يكون عدد المستخدمين الشبكة الالكترونية قد وصل إلى مستوى حوالي ٣٠ % من عدد الشعب وتوفرت الحواسيب سواء بشكل شخصي أو بواسطة الأكشاك أو في مناطق عمومية وبتكليف معقولة مما يسمح لجميع المواطنين استعمال الشبكة الالكترونية لانجاز أي معاملة إدارية و بالشكل المطلوب بأسرع وقت واقل جهد واقل تكلفة ممكنة و بأكثر فعالية كمية ونوعية ويكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الالكترونية و تقبلها وتفاعل معها وتعلم طرق استخدامها [٤].

---

(١) أ.م. خليل ابراهيم حسب، أ.م. حسن علوان، موقف الشريعة الاسلامية من الاتجار بالبشر، بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، م١،ع٤، لسنة ٢٠٢١،ص ٢٥٠.

(٢) عشور عبد الكريم ، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) بلجليح شهيناز، الادراة الالكترونية وترشيد الادارة العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٨.

الفرع الثاني / متطلبات التحول الي الادارة الالكترونية

تحتاج منظومة الإدارة الالكترونية إلى وجود مجموعة من المتطلبات والمستلزمات التي يشترط تطبيقها عند اختيار التحويل من منظومة الإدارة اليدوية التقليدية إلى منظومة الإدارة الالكترونية، ويمكننا تحديد متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في النقاط التالية :

اولا: المتطلبات السياسية

أي وجود إرادة سياسية من طرف قادة السلطة لدعم المؤسسات الإدارية والعمل على إدخال التغيرات الجوهرية على اسلوب العمل الاداري ويكون ذلك من خلال توفير الجهد والوقت والمتابعة المستمرة وتيمثل العنصر الأساسي لنجاح عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية بدور القيادات السياسية بالاعلان عن تنفيذ الحكومة الكترونية في غضون [١].

ثانيا : المتطلبات التشريعية

من اجل ضمان سير العمل الجديد يجب سن جملة من القوانين لضبط اسلوب الادارة الالكترونية واضفاء المشروعية عليها، ولن يأتي ذلك الا من خلال تظافر الجهود نظرا لما يتطلبه الامر من جهود جبارة ومكثفة [٢].

ثالثا : المتطلبات الادارية

وتنحصر هذه المتطلبات في توفر البنية التحتية للادارة الالكترونية اذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات، وتطوير التنظيم الاداري وذلك بأعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية مما يجعلها تنسجم مع مبادئ الادارة الالكترونية، كذلك ضرورة وجود ايدي عاملة ذو كفاءة ومعرفة مؤهلة لاستخدام تقنيات المعلومات [٣].

المبحث الثاني

التسيب الاداري والتصدي له عن طريق التحول الي الادارة الالكترونية

ان مشكلة التسيب الاداري من المشاكل التي تواجه الادارة والتي تترتب عليها نتائج وخيمة حيث تضعف الثقة في عمل الحكومات وتضعف مكانة السلطة الادارية للدولة، لذلك تسعى الدول للتخلص من هذه المشكلة الخطيرة من خلال عدة طرق ومن هذه الطرق المتبعة للتخلص من هذه الظاهرة هي الادارة الالكترونية، وبناء على ذلك سوف نقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب نبين في المطلب الاول ماهية التسيب الاداري واسبابه وفي

(١) ابراهيم عبد اللطيف الغوطي، مصدر سابق، ص ٧٠.
(٢) بلجليح شهيناز، مصدر سابق، ص ٢٢.
(٣) منوار بسمة، مرزوق وهيبة، تطبيقات الادارة الالكترونية في الادارات العمومية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر، ٢٠١٨، ص ١١.

المطلب الثاني سنتطرق لمظاهر التسيب الاداري اما المطلب الثالث فسنتناول الية الادارة الالكترونية في التصدي للتسيب الاداري.

المطلب الاول / ماهية التسيب الاداري واسبابه

يعد الموظف هو المحرك الاساسي لنشاطات الادارة اذ به يمكن ان تحقق الادارة نشاطها في تنظيم سير المرفق العام بأنتظام، وبالتالي كان امراً الزاميا ان تقوم الادارة بضبط موظفيها من خلال اصدار الاوامر والتعليمات والقرارات الخاصة بتنظيم عملهم والحد من سوء التنظيم وضعفه، وهذا ما يسمى بالتسيب الاداري، وان الموظف مكلف بامانة مقدسة وخدمة عامة فلا يجوز له استغلال الوظيفة واستعمال نفوذه الرسمي لتحقيق اغراض شخصية لنفسة او لغيره[١] وعليه سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على تعريف واسباب التسيب الاداري .

الفرع الاول / تعريف التسيب الاداري

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه ، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر تبعا للزاوية التي ينظر منها الى التسيب الاداري، الا ان هناك عناصر مشتركة ضمن جميع التعريفات التي قدمت من قبل مختلف الباحثين في هذا المجال وسنحاول في هذا الفرع التطرق لبعض هذه التعريفات .

عرف التسيب الاداري بأنه (السلوك المنحرف في اداء الالتزامات والواجبات تجاه الادارة والمجتمع مما ينجم عنه عدم قدرة الاجهزة الادارية في تنفيذ السياسة العامة للدولة والخاصة بتأمين الخدمات الاساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية) [٢].

ويعرف ايضا بأنه (عدم قيام الموظف أيا كان موقعه الوظيفي بما يجب القيام به تجاه وظيفته من حيث انجاز مهام هذه الوظيفة بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب والمكان المناسب) [٣]، ويمكن تعريفه ايضا بأنه (اساءة استخدام الوقت، ويحدث ذلك عندما لا يحضر الموظف ليمارس عمله في الوقت المحدد للعمل، أو استغلال فرصة تأخر بعض المسؤولين وانصرافهم المبكر) [٤].

من خلال ما تقدم يتبين لنا ان التسيب الاداري يرتبط بمسألة التغيب والتأخر عن العمل بدون عذر مشروع او الهروب من اداء الاعمال والواجبات المختلفة واستغلال المركز الوظيفي والاهمال والتراخي .

---

(١) د.م. احمد قاسم علي شرهان، النظام القانوني لواجب الموظف بالتحفظ في سلوكه العام (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة ابحاث ميسان، م١، ع٢، لسنة ٢٠٢٠، ص١٥٨.

(٢) خريفي سفيان ، عشيط خالد ،الرقابة الادارية والتسيب الاداري في المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة أكلي منحد اولحاج البويرة، الجزائر،٢٠١٩، ص ٣٩.

(٣) أ.م حيدر خضير سلمان ، م.م قصي سالم جميل ،التسيب الاداري الوظيفي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٧، العدد ١٢٠، ٢٠١٨، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الحمدانية، ص١٥١.

(٤) نجيبة بن ام هاني ، دور الادارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة التسيب الاداري في الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة المسيلة، الجزائر،٢٠١٩، ص ٢٧.

وعليه يمكن تعريف **التسيب الاداري** بأنه (أهمال الموظف للواجبات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة بشكل يؤدي الى خلل في سير العمل الاداري وانخفاض مستويات الكفاءة).

الفرع الثاني/ اسباب التسيب الاداري

يبدو ان تفاقم ظاهرة التسيب الاداري يعود الى عدة اسباب متنوعة والمتمثلة في ما يلي :

اولاً - اسباب ادارية:

وتنحصر الاسباب الادارية في عدة امور، و من هذه الامور عدم وجود قواعد ادارية تكفل حسن سير العمل وكذلك عدم وجود رقابة ومتابعة للموظفين عند قيامهم بممارسة اعمالهم للتأكد من حسن الاداء، وايضا عدم توفر مكافاءات تشجيعية ومعنوية في العمل الاداري [١].

ثانياً - اسباب قانونية: ان غياب القواعد القانونية وعدم التنسيق بين الادارة و قوانين الخدمة العامة حيث تبين أن هناك الكثير من قواعد الخدمة المنظم للوظيفة العامة لا تنسجم و الادارة، وغياب العقاب لعدم تطبيق القوانين يؤدي الى تزايد ظاهرة التسيب الاداري [٢].

ثالثا : اسباب اجتماعية - إن أغلب العاملين في الاجهزة الادارية يميلون إلى وجود مسؤول لتنظيم العمل يتم الاعتماد عليه في كافة الامور وهذا نتيجة رواسب كانت قائمة في ظل الانظمة الادارية التقليدية، فالاتكالية والتكاسل والاعتماد على الغير من المشاكل التي لا يمكن التخلص منها بسهولة في ظل الادارة التقليدية[٣].

المطلب الثاني/ مظاهر التسيب الاداري

يأخذ التسيب الاداري اشكالاً وانماطاً متعددة ، ويتمثل ذلك في مخالفة القوانين والانظمة ومن امثلة ذلك عدم الحظور للعمل في المواعيد المحددة، وعدم استغلال الوقت الرسمي لأداء الواجبات والاعمال الرسمية، كذلك يحدث التسيب الاداري عندما يقوم الموظف بالجمع بين وظيفتين كأن يعمل عملا اضافياً في القطاع الخاص، او في المهن الحرة مما يؤدي الى زعزعة مبدأ نزاهه الموظف [٤].

كما ان من مظاهر التسيب الاداري التراخي والتكاسل وهذا يعني التباطؤ في انهاء العمل المطلوب من الموظف رغم توفر القدرة على العمل ويرجع ذلك لعدة اسباب من بينها عدم تناسب الاجور مع طبيعة العمل [٥].

---

(١) رحمانية حياة، دور الرقابة الادارية في الحد من مظاهر التسيب الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ٢٠١٧، ص٧١.

(٢) خريفي سفيان، عشيط خالد، ص٤٣.

(٣) غلوسي دلال، الرقابة الادارية والتسيب الاداري في المؤسسة(دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة محمد خضير،الجزائر،٢٠١٥، ص١١٦.

(٤) برمان نور الدين، مرزوق محمد الامين، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، ٢٠١٧ ص ٣٤.

(٥)غلوسي دلال، مصدر سابق، ص ١٠٨.

ايضا من مظاهر التسيب الاداري سلبية الموظف ويكون ذلك من خلال عدم ابداء رأيه و عدم المشاركة والاهتمام، وكذلك مقاومة التجديد والتطور وهي ظاهرة سلبية نتيجة عدم المشاركة في اتخاذ القرارات وعدم الاهتمام وغياب الوضوح الذي ينشأ عليها سوء التفاهم ، وبالتالي يواجه العمال اي تجديد او تغيرات تدخلها الادارة وهدفهم بقاء الاوضاع على حالها حفاظا على مصالحهم [١].

المطلب الثالث/ الية الادارة الالكترونية في التصدي للتسيب الاداري

انطلاقاً من اهمية وحتمية حماية الوظيفة العامة من ظاهرة التسيب الاداري بوصفه صورة من صور الفساد الاداري ومخاطره التي تزعزع ثقه المواطن بالاجهزة الحكومية، اتجهت بعض الدول الى بلورة استراتيجيات جديدة ومستحدثه للحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال مواكبة التطورات والتماشي مع عصر التكنولوجيا الحديثه، والتحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية التي تؤدي الى القضاء او التقليل من ظاهرة التسيب الاداري ، حيث تركز الادارة بشكلها الحديث على عدة طرق واساليب الكترونية مستحدثه لمحاربة هذه الظاهرة كأسلوب الرقابة الالكترونية والتسجيل الالكتروني.

الفرع الاول/ الرقابـــــة الالكترونية

تعرف الرقابة الالكترونية بأنها عملية تهدف الى متابعة وملاحظة الانشطة والمعاملات واداء الموظفين في المؤسسة، بهدف كشف الانحرافات من خلال استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة لايجاد نظام ذي ميزة تنافسية عالية [٢].

تعتبر الرقابة الالكترونية أكثر قدرة على معرفة مايحصل من تغيرات في التنفيذ أولا بأول، وذلك من خلال رصد الانحرافات خلال التنفيذ، و إطلاع الإدارة عليها، وبذلك تتمكن الادارة من التعرف على مواطن الخلل قبل وخلال التنفيذ [٣]، لكي تتخذ الاجراء المناسب لتصحيح الخلل وذلك لما تتوفر عليه الرقابة الإلكترونية من خصائص تساهم في محاربة الفساد الإداري، حيث تستطيع الرقابة الالكترونية الحد من المفاجات وتحديد الانحرافات بوقت حدوثها، كما تستطيع العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة المكان والزمان أي ان العمل ينجز بعيدا عن الاحتكاك بالموظفين[٤].

كمـا ان هذا النوع من الرقابة يساعد الجميـع فـي معرفـة مـا يوجـد داخـل الإدارة و بالتـالي فأن تطبيق هذه الرقابة داخل المؤسسات الادارية و ادراك المـوظفين وعلمهـم بـذلك يـؤدي إلـى ضمان قيام الموظفين بواجباتهم بطريقة مشروعة ، وعدم القيام بأي عمل يتنافى مـع الوظيفـة لإدراكهم أنهـم تحـت الرقابـة الدائمـة ولا

(١) خريفي سيفان، عشيط خالد، مصدر سابق، ص٤١.
(٢) بن سعيد بودين، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٦٤.
(٣) سعي حنان ، مصدر سابق، ص ٥٣.
(٤) بن سعد بومدين، مصدر سابق، ص ٦٦.

مجال لتهربهم من المسؤولية و بالتالي فإن الرقابة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في محاربة الفساد الإداري[١].

الفرع الثاني / التسجيل الالكتروني للحضور والانصراف

قد يستغل الموظف تأخر المسؤولين او انصرافهم قبل انتهاء الدوام الرسمي فلا يلتزم بالحضور او الانصراف هذا دائما ما يحدث في ظل الادارة التقليدية، وعادة ما يخصص موظف لاثبات حظور الموظفين في قيد او سجل يوقع في الموظف عند الدخول والانصراف ولكن هذا لا يحد من تسيب الموظفين وترك العمل او التغيب.

اما في النظام الالكتروني فلا يحتاج الى موظف ليقوم بذلك بل يعتمد على التقنيات الحديثة والالكترونية كقاعدة البيانات التي تتضمن نظام الكتروني للحظور والانصراف والاجازات وهذا النظام يقوم بأحتساب اوقات الحظور والخروج للموظفين كافة [٢].

وهكذا يمكن القول ان انصراف ودخول العاملين الى مقر عملهم يمكن التحكم فيه بطريقة الكترونية، بعيدا عن الطريقة التقليدية مما يؤدي الى الحد من تغيب الموظفين او تركهم عملهم قبل انتهاء الدوام الرسمي .

المبحث الثالث

تحليل تجربة الادارة الالكترونية في بعض البلدان ودورها في مكافحة ظاهرة التسيب الاداري

ان التطور السريع الحاصل ادى الى دفع الدول لاستخدام احدث الوسائل في المجال الاداري لتحسن من مستوى اعمالها وجودة خدماتها ، من خلال اعادة صياغة الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية ، لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث الى تجارب الولايات المتحدة الامريكية والجزائر والعراق التي طبقت هذا الاسلوب كألية حديثة للحد من ظاهرة التسيب الاداري.

المطلب الاول / الادارة الالكترونية في الولايات المتحدة الامريكية

تكرس الاستعداد الخاص بالتحول نحو الحكم الالكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٢ بتوافر العديد من العوامل السياسية والقانونية ، التي مثلت منطلقات وأسس ثابتة ، جعلت منها تجربة رائدة ضمن تجارب الإدارة العامة الالكترونية ، وفتحت أمامها فرص تطوير المؤسسات الخدمية الحكومية حيث وجدت تجربة الادارة الالكترونية بيئه سياسية مناسبة و يتبين ذلك من إحدى المذكرات التي وجهها الرئيس الأمريكي السابق (بل كلنتون) الى الوزارات والدوائر الحكومية الأمريكية ، ملامح الدعوة الجدية لمختلف تلك الوزارات والدوائر، الى ضرورة اعتماد التحول الالكتروني ، وهو ماتوج بوضع كما هائلا من المعلومات على شبكة

(١) برمان نور الدين، مرزق محمد الامين، مصدر سابق، ص ٦٧.
(٢) نجية بن ام هاني، مصدر سابق، ص٥٤.

الانترنت ؛ ففلسفة هذه المذكرة الإرشادية، تبرز وعي القيادة السياسية داخل أمريكا ، وتشجيعها للتحول نحو المنظمة الرقمية ، وتفضيل أداء الحكومة الالكترونية ، وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والخدمات المميزة [١].

ويحضى المحور القانوني في تطبيقات الإدارة العامة الالكترونية باهتمام بالغ ، خاصة وان التحول من شكل النظم الادارية التقليدية ، الى نموذج الكتروني يقتضي النهوض لايجاد ترسانة تشريعية ، تغطي كافة المعاملات والاجراءات الادارية الجديدة ، وتحقيقا لهذا المسعى بادرت الحكومة الأمريكية باستحداث جوانب تشريعية ، تواكب التحول الالكتروني المزمع الوصول اليه ضمن استراتيجية الكترونية ، تمثل صحة التبادل الالكتروني واتمام المعاملات الادارية عن بعد ، بواسطة شبكات الاتصال ومن هذه التشريعات (قانون التخلص من الاعمال الورقية وقانون كوهين) اللذان الزما ادارات الحكومة ان تضع الخدمات عبر شبكة الانترنيت كذلك (قانون حرية المعلومات) والذي يجبر ادارة الحكومة على توفير معلومات للشعب على خلاف الدول العربية التي تعتبر المعلومات عادة اسرار دولة [٢].

اما عن آليات مكافحة التسيب الإداري فانها تعددت داخل الولايات المتحدة الامريكية ، كأي نظام يسعى إلى الحد من هذه الظاهرة السلبية، لكن ما يتميز منها من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، هو تلك الآليات التي تعد آليات حديثة ومتطورة وفق نظام الكتروني [٣].

وان احد هذه الاليات هي البوابة الالكترونية الأمريكية حيث تعد حيث أولى المبادرات المقدمة في العالم، التي تهدف الى التواصل مباشرة مع الجمهور عبر شبكة الأنترنيت، ومع استفادتها كمبادرة مبتكرة من الأبحاث العلمية في مجال الأنترنيت، فهي استفادت أيضا من التوجهات والقناعات لدى القيادات السياسية، وتوجهات الأفراد والثقافة السائدة، ونمو قطاع الأعمال وفق ما يخدم ويعزز التواصل الشبكي [٤]. حيث تتيح البوابة الالكترونية للحكومة الامريكية امكانية التواصل السهل مع العملاء وتقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين والتعامل معهم عن بعد في مجالات متنوعة كالتعليم والهجرة والضرائب والصحة [٥].

المطلب الثاني / الادارة الالكترونية في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة للتحول الى الادارة الالكترونية ، في ظل انتشار ثورة إلكترونية في كل القطاعات والمؤسسات باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة والدقيقة.

يعد إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات ثورة حقيقية في عالم الإدارة ، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري و الارتقاء بأدائه ، و

(١) عاشور عبد الكريم، مصدر سابق، ص٦٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٧٩.
(٣) حسن ناجي، دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير-بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٠٨.
(٤) المصدر نفسه، ص١٠٩.
(٥) المصدر نفسه.

تمخض عن استعمال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات العديد من المفاهيم الجديدة منها التعليم الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية ، الإدارة الإلكترونية ، التجارة الإلكترونية ، و أخيرا الاقتصاد الإلكتروني ، و هي مصطلحات و مفاهيم حديثة فرضت نفسها و فرضت تغييرا جذريا في ممارسة المهام الإدارية.

و على الرغم من تأخر تطبيقات الادارة الالكترونية في الجزائر بالمقارنة مع التجارب العالمية ونظيراتها في الدول العربية ، الا أن الخدمات المقدمة على قلتها بدأت آثارها تنعكس على المواطنين ومنها اطلاق (بوابة المواطن) التي تقوم وزارة البريد وتكنلوجيات الاعلام بالاشراف عليها والتي تهدف الى تقريب الادارة من المواطن وتقديم التسهيلات على الادارة والمواطن وتقديم خدمات عن بعد وهذا من شانه يحد من حالات الفساد الاداري[١].

كذلك بادرت الجزائر بالعديد من مشاريع تطبيق برامج الادارة الالكترونية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ومنها (مشروع البلدية الالكترونية) وفي إطار هذا المشروع أعلن السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية عن الإنتقال خلال سنة ٢٠١٧ أو سنة ٢٠١٨ نحو جيل جديد من الخدمات الإدارية العصرية، والمتمثلة في الخدمات عن بعد والتي ستغني المواطن عن الإحتكاك مع أي تصرف بيروقراطي بفضل حذف التدخل البشري المباشر في أداء الادارة، وذلك بإعتماد التوقيع الإلكتروني عن بعد [٢].

وايضا مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريتين والذي يهدف إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر، ويمكن لأي شخص أن يطلب جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية من خلال تحميل الإستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الأنترنت وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية وتعميم إستعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية، كما يقدم موقع الوزارة العديد من الخدمات الإلكترونية على غرار المعلومات الخاصة بوثائق الحالة المدنية، والسكن، وترقيم المركبات وغيرها، كما يمكن للمواطنين تحميل الإستمارات التي تتطلبها مختلف المعاملات الإدارية[٣].

ومن المشاريع والمبادرات التي تبنتها الحكومة الجزائرية (مشروع الجزائر الإلكترونية) والذي يعد من المشاريع الكبرى التي أطلقتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ابتداء من ٢٠٠٨، والذي شاركت فيه العديد من الأطراف و الادارات عمومية وقطاعات التربية والتعليم وسعى هذا المشروع الى تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية ، و تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات كذلك تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات

(١) حواش خليفة، الادارة الالكترونية ودورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، ٢٠١٧، ص٢٩و٣٠.

(٢) بوزيان رحماني جمال، جامعة خميس مليانة، تطبيقات الحكومة الالكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ١٨، المجلد ١، ٢٠١٨، ص١١.

(٣) المصدر نفسه.

وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، و تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة[١].

المطلب الثالث / الادارة الالكترونية في العراق

يعتبر التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية عنصر حيوي لتحديث القطاع العام في العراق كون هذا التحول سيسهم في تطوير اداء المؤسسات الادارية ، كما انه يسهم في القضاء على ضبط البيانات ومكافحة مظاهر الفساد الاداري، فقامت الحكومة العراقية بأعتماد نهج متكامل لتنمية العراق بالتماشي مع التغير الحاصل في العالم ، حيث عقدت الحكومة العراقية - بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UND) - اجتماعا رفيع المستوى حول الحوكمة الإلكترونية في عمان في الفترة ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وكان الغرض من الاجتماع هو وضع مؤشرات أداء لرصد وتقييم الحكومة الإلكترونية وتقييم الجاهزية الإلكترونية داخل مختلف المؤسسات العراقية ، ولقد تم وضع خطة عمل الحكومة الالكترونية وهي مبادرة هامة جدا من الحكومة العراقية التي تسعى لتنفيذ ادارة الكترونية في البلد ولقد تم استعراض خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية بناء على نتائج التقييم [٢]..

ونتيجة للجهد المستمر الذي تم من قبل اللجنة الوطنية للحكومة الالكترونية فقد تم تطبيق مبادرة اطلاق بوابة العراق للحكومة الالكترونية عبر الانترنيت والتي تحوي الخدمات المعلوماتية والتفاعلية ، وتعتبر الموقع الرسمي للحكومة العراقية وتقوم بتقديم جميع المعلومات اللازمة لخدمة المواطنين من خلال ربط المواطنين بالدوائر الحكومية [٣].

والواقع يشير الى انه على الرغم الجهود المبذولة و الوعود من الحكومات المتتالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تهيئة وتوفير بيئة الكترونية في مؤسساتها، إلا أن ذلك لم ينجز على ارض الواقع لحد الان، إذ لم يتحقق لحد الآن إمكانية المواطن من تمشية معاملاته بشكل سلس ودقيق كما نراه في أغلب دول العالم كالولايات المتحدة الامريكية او الجزائر وغيرها من الدول ، وان عدم التحول في علاقة المواطنين مع المؤسسات الحكومية الى علاقة الكترونية ساهم في تزايد مظاهر التسيب والرشوة والواسطة، وتسبب في تراجع انجاز المعاملات والتلكؤ في الاداء رغم اعداد الموظفين فيها.

---

(١) مسيردي سيد احمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الالكترونية : واقع تحديات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد٤، ص٢٧٨.

(٢) مريم خالص، الحكومة الالكترونية ، بحث منشور في الموقع:
https://www.iasj.net/iasj/article/72789

(٣) سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر، صباح رحيم مهدي، امكانات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق (تجارب دولية وعربية مختارة)، ص ١٨، بحث منشور في الموقع التالي:
https://www.researchgate.net/publication/329454069_amkanat_ttbyq_alhkwmt_alalktrwnyt_fy_alraq_tjarb_dwlyt_wrbyt_mkhtart

كما يرى الباحث أن البعض من قادة السلطة لا يميلون إلى التماشي مع تقنيات الادارة الالكترونية في الدوائر الحكومية ، إما لأنهم ليسوا على دراية كافية باستخدام الوسائل الحديثة ، أو أنهم يخشون من أن يفقدو نفوذهم وتحكمهم في انجاز معاملات المراجعين و تمشيتها بالطريقة التقليدية، فيفضلون البقاء على الاسلوب التقليدي .

و من الضروري ان تسعى الحكومة العراقية وتوجه نيتها الصادقة في اتخاذ خطوات سريعة وجدية في سبيل التحول نحوالادارة الإلكترونية والقضاء على البيروقراطية ، خاصة وان الحكومة العراقية قد بادرت باصدار جملة من القوانين تتعلق بالتحول الى الادارة الإلكترونية ورغبتها في تطبيقها على الواقع ومن هذه القوانين على سبيل المثال قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ السنة ٢٠١٢، ونظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ وقانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦.

الخاتمة

بعد ان انتهينا من دراسة موضوع البحث لابد ان نختم هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات:

اولا : الاستنتاجات

١. الادارة الالكترونية وسيلة حديثة لجأت اليها الحكومات من اجل تطوير العمل والتخلي عن الادارة التقليدية وذلك من خلال استخدام اساليب الكترونية لضمان سير العمل الاداري وتقديم افضل خدمات للمواطنين.
٢. ان تطبيق الادارة الالكترونية سيؤدي حتما في القضاء على البيوقراطية الادارية وبالتالي الحد من تنامي ظاهرة التسيب الاداري.
٣. ضعف الاطار التشريعي في العراق وعدم وجود قوانين تؤكد توجه العراق نحو ادارة الكترونية.

ثانيا : التوصيات

١. نوصي المشرع العراقي الى الاسراع في التوجه نحو الادارة الالكترونية والسير على خطى الولايات المتحدة الامريكية من خلال اصدار تشريعات تؤكد ذلك.
٢. وجوب توفير المتطلبات اللازمة للتحول الى الادارة الالكترونية كتوفير ميزانية مالية ضمن ميزانية الدولة العامة كذلك ايجاد ايدي عاملة قادرة ومؤهله لممارسة الاعمال الالكترونية .
٣. ضرورة اجراء بحوث ودراسات في صدد موضوع الادارة الالكترونية بغية الوصول الى اساليب تطبيق الادارة الالكترونية في البلدان النامية عامة وفي العراق خاصة.
٤. نوصي المشرع العراقي بأعادة النظر في بناء الهياكل التنظيمية والإجراءات الإدارية بما يتوافق مع متطلبات الادارة الالكترونية.
٥. ضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال تطبيق الادارة الالكترونية للموظفين.

قائمة المصادر

١- ابراهيم عبد اللطيف الغوطي، متطلبات نجاح مشروع الادارة الالكترونية من وجهة نظر الادارة العليا في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٦.

٢- برمان نور الدين، مرزوق محمد الامين، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، ٢٠١٧ .

٣- بلجليح شهيناز، الادراة الالكترونية وترشيد الادارة العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٣.

٤- بن سعيد بودين، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠٢٠.

٥- حسن ناجي، دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير-بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨.

٦- حيدر خضير سلمان ، م.م قصي سالم جميل ،التسيب الاداري الوظيفي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٧، العدد ١٢٠، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الحمدانية ، ٢٠١٨.

٧- حنان وشن، الادارة الالكترونية ودورها في التطوير التنظيمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والسياسة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ٢٠١٦.

٨- حواش خليفة، الادارة الالكترونية ودورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، ٢٠١٧.

٩- خريفي سفيان ، عشيط خالد ،الرقابة الادارية والتسيب الاداري في المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة أكلي منحد اولحاج البويرة، الجزائر،٢٠١٩.

١٠- رحمانية حياة، دور الرقابة الادارية في الحد من مظاهر التسيب الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ٢٠١٧.

١١- سعي حنان، دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسسير، جامعة العربي (ام البواقي)، الجزائر،٢٠١٦.

١٢- عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٢.

١٣- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠١٠.

١٤- غلوسي دلال، الرقابة الادارية والتسيب الاداري في المؤسسة(دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة محمد خضير،الجزائر،٢٠١٥.

١٥- كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات في مركز نظم المعلومات التابعة للحكومة الالكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، ٢٠٠٨.

١٦- لمياء خزار، الحكومة الالكترونية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنه، الجزائر، ٢٠١٨.

١٧- منوار بسمة، مرزوق وهيبة، تطبيقات الادارة الالكترونية في الادارات العمومية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر، ٢٠١٨.

١٨- نكتل ابراهيم عبد الرحمن، الادارة الالكترونية و اثرها على المرافق العامة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، كلية الحقوق، المجلد ٩، العدد ٣٥، ٢٠٢٠.

١٣- نجيبة بن ام هاني ، دور الادارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة التسيب الاداري في الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة المسيلة، الجزائر،٢٠١٩.

١٩- مسيردي سيد احمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الالكترونية : واقع تحديات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد٤.

٢٠- أ.م، خليل ابراهيم حسب، أ.م. حسن علوان، موقف الشريعة الاسلامية من الاتجار بالبشر، بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، م١،ع٤، لسنة ٢٠٢١.

٢١- د.م. احمد قاسم علي شرهان، النظام القانوني لواجب الموظف بالتحفظ في سلوكه العام (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة ابحاث ميسان، م١، ع٢، لسنة ٢٠٢٠.

٢٢- م.د.جابر حسين علي التميمي ووضع المحررات الالكترونية في ضوء قواعد الاثبات الاعمال القانونية في ضل التشريع العراقي دراسة مقارنة،مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة-جامعة ميسان العدد الثاني المجلد الاول لسنة ٢٠٢٠ .

٢١- مريم خالص، الحكومة الالكترونية ، بحث منشور في الموقع:

https://www.iasj.net/iasj/article/72789

٢٢- سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر، صباح رحيم مهدي، امكانات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق (تجارب دولية وعربية مختارة)، بحث منشور في الموقع التالي:

https://www.researchgate.net/publication/329454069_amkanat_ttbyq_alhkwmt_alalktrwnyt_fy_alraq_tjarb_dwlyt_wrbyt_mkhtart